المقدمة

❑ مدخل لفهم دواعي إنشاء الدراسة، وجعلها على هذا النحو

إن من سنن الحياة أن ينسينا تطاول الأمد دوافعنا التي بها انطلقنا، والأسباب التي من أجلها تحركنا. وبالتفاف الانحناءات والانعطافات بعضها على بعض، لا نعود قادرين على تحديد وجهتنا، وتزيغ أبصارنا عن مقصدنا، كما لو كانت الآفاق قد ابتلعته لتخفيه عنا. وبرغم أن المرجعية الحقة التي علينا أن نحتكم إليها لتقويم مسارنا قائمة بين أيدينا فإن كلا منا يحتكم إليها بطريقة مختلفة عن الآخر، فيقتطع منها أجزاءً زاعمًا أو معتقدًا، أنه احتكم إليها كليًّا، لا جزئيًّا. وهناك من لا يريد الاحتكام إليها على الإطلاق، أو يريد الإبقاء على الاسم دون المسمى، بحسبان أن الأخير لا يصلح إلا لمرحلة تجاوزها الزمن.

ومن المسلَّم به أن التغيُّر سنة من سنن الحياة، فاللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ هو وحده من يغير ولا يتغير. وقد وسعتنا رحمة اللَّه بما فينا من ضعف ونزوع للخطإ؛ فشرع التوبة وجعلها من صفات المؤمنين، وجعل من لوم النفس منهاجًا للمؤمن، حتى يصحح مساره، ويستعيد توازنه، ويراقب نفسه، فأقسم بالنفس اللوامة. لكن هذا على مستوى الفرد، فماذا عن الأمة؟ فإن كانت أمة محمد قد بلغت يومًا الكمال (البشري) فليس بعد الكمال إلا النقصان، ولا بعد الوحدة والألفة إلا التشرذم والافتراق. فلا بد من أن يكون الشارع الحكيم قد بين لنا منهاجًا لاستعادة التوازن، وتقويم المسار، ولمّ الشعث، فما هذا المنهاج؟ إنه المنهاج الحنيفي الإبراهيمي الذي عليه قامت وسارت الملة(*) الإبراهيمية. فكيف هذا؟

(*) **الملة**: هي والطريقة سواء، وهي في الأصل اسم من أمللت الكتاب بمعنى أمليته، كما قال الراغب. =

قال ـ تعالى ـ ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣٠- ٣٢].

وإقامة الوجه هي «تقويم المقصد»[١] حيث «شبه المأمور باتباع الدين القيم والالتزام به بمن أمر بتسديد نظره وتوجيه وجهه مستقيمًا لأمر ما»[٢] لتحري اتباعه، والحرص على اقتفائه في كل خطوة، وكل حركة أو سكنة. وهذا المقصد القويم السديد في تعاطي أحكام الدين، لا بد وأن يعرف بمغايرته لمقاصد ووجهات أخرى. وهنا يأتي دور ﴿حَنِيفًا﴾. فماذا تعني؟ وما دورها؟ وما أهمية معرفة الشيء بغيره أو بضده؟

حَنَفَ: «مال عن الشيء... والحنيف: المائل من شر إلى خير»[٣]، «والمائل إلى الدين المستقيم. فـ (ح ن ف) أصل واحد: هو الميل»[٤]. ووُصِف منهاج إبراهيم عليه السلام بالحنيفية؛ لأنه اتبع في وصوله إلى حقيقة التوحيد هذا المنهاج قبل أن يُبلَّغ من السماء.

فكانت البداية أنه أنف ما ساد بين قومه من عبادة أصنام حجرية يصنعونها بأيديهم ويقدرون على تحطيمها بأيديهم، فانعتق من هذا الضلال وأخذ يجول بنظره

= ثم نقل إلى أصول الشرائع باعتبار أنها يمليها النبي. ولا يختلف الأنبياء ـ عليهم السلام ـ فيها. وقد تطلق على الباطل، والدين يرادفها، لكن باعتبار قبول المأمورين؛ لأنه في الأصل الطاعة والانقياد. وهي تطلق حقيقة على الأصول كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، ولا يتطرق النسخ إليها؛ لأن الأصول عبارة عن العقائد وكلها أخبار، ولا يصح النسخ في الأخبار، وإلا يلزم منه الكذب والتكذيب ـ وإنما يجري النسخ في الإنشاءات (الأوامر والنواهي) ـ وهي ما يتوقف الشرع عليه ـ أهـ بتصرف [نقلا عن كشاف مصطلحات الفنون للتهانوي (م٤ ص ١٤٨ وم٢- ص٥٠٠)].

(١) أبو عبدالله بن أحمد الأنصاري القرطبي، تفسير الجامع لأحكام القرآن، (م٧/ ج١٤/ ص١٧).

(٢) جمال الدين القاسمي، تفسير محاسن التأويل، (م٨/ ص١٣، ١٤) بتصرف.

(٣) المعجم الوسيط، باب الحاء، مادة (حنف)، (ج١/ ص٢٠٩- ٢١٠).

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، كتاب الحاء، باب الحاء والنون وما يثلثهما (م٢/ ص١١٠).

في ملكوت السماوات والأرض بحثًا عمن يصلح إلهًا يعبد، ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنعام: ٧٦- ٧٩].

إذن، يعطينا قوله - تَعَالَى -: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ صورة حركية للحال التي يجب أن يكون عليها المؤمن في اتباعه للدين القويم، كمن يجول بمنظاره في الأفق، فيقوم بتحريك بؤرة منظاره شيئًا فشيئًا باحثًا عن مقصده، حتى توافقه فيسددها عليه. وهنا ينبثق سؤالان، الأول: ما الحاجة إلى الحنيفية وبين أيدينا المرجعية الحقة؟ والإجابة عن هذا تكمن في معرفة الفارق بين المرجعية، وبين منهاج الرجوع إليها. وكان هذا مكمن الخلاف بين الإمام علي ﷺ وبين المُحكّمة، حينما قالوا مقولتهم الشهيرة «**إنِ الحُكْم إلا لله**»، فلما ذهب لجدالهم نشر المصحف بين يديه، وأخذ كما لو كان يخاطب رجلا - يطلب منه ويناشده أن ينطق ويكلمهم، فسُقِط في أيديهم. فلو كان المداد الذي به، والصحاف التي عليها خُطّ كلام الله، تنطق وحدها وتنزل بين الناس لتبين لهم حكم اللّه في واقعة معينة وتفصل بينهم - هكذا بذاتها - ما كانت بنا حاجة للمنهاج الحنيفي، أما وأننا مكلفون بالرجوع إلى كتاب الله؛ لنستخرج ما فيه من أحكام منصوصة ومستنبطة، وما يقاس عليها، وكذلك السُّنة الصحيحة، أو بالاجتهاد في ضوئهما، فلا ريب في أننا بحق في أمس الحاجة إلى المنهاج الحنيفي. وبذلك نفهم قوله - تَعَالَى -: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧] وكذلك قوله - تَعَالَى -: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾..الآية [الحديد: ٢٥]. وعلى هذا فإن مقولة «تطبيق الكتاب والسنة» وحدها بدون «الميزان» تظل معلقة؛ لأن تطبيقهما أكبر من أن يكون تطبيقًا لما فيهما من أحكام جزئية وحَسْب. ولذا فهي عنوان ينقصه التفسير. وهذا ما يفسر لنا لماذا كانت، وما زالت كيفية فهم كتاب الله

والسنة النبوية، والرجوع إليهما، هي المفترق الذي منه نتفرق شيعًا وأحزابًا. ولذلك حذرنا اللَّه بعد ذكر الحنيفية من أن نكون كمن فرقوا دينهم وكانوا شيعًا كل حزب بما لديهم فرحون، كما وضحت الآيات ويتضح هذا المعنى أيضًا في سورة الأنعام:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الآية: ١٥٩]. ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الآية: ١٦٠]. ثم ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الآية: ١٦١]. وحينما يؤمر رسول اللَّه عليه الصلاة والسلام باتباع ملة إبراهيم حنيفا في قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣] يكون واضحًا أن دين الإسلام وصراطه المستقيم لا يحلان محل ملة إبراهيم ومنهاجه الحنيفي، ولا يقومان مقامهما. كانت هذه إجابة السؤال الأول، وهي أيضًا تسهم في الإجابة عن السؤال الثاني وهو: هل هذه الصورة الحركية ـ التي سبق الكلام عنها ـ ستظل كذلك، أم أنها ستتحول إلى وضع ثابت ومستقر، أي أن تتحول إلى صفة ملازمة للمؤمن؟

وهنا لا بد من التوقف عن ملحظ يلح بنفسه، وهو غاية في الأهمية؛ فمما يسترعي الانتباه أن لفظة «حنيفا» لم ترد في القرآن ـ أبدًا ـ صفة. سواء لإبراهيم عليه السلام نفسه، أو لملته. فقد وردت في اثنى عشر موضعًا منها عشرة وردت فيها حالا، كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾..الآية [الروم: ٣٠] وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]. وكذلك جمعها «حنفاء» كما في قوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]. وأما الموضعان المتبقيان فقد وردت فيهما «حنيفًا» خبرًا لكان، وأحدهما قوله ـ تَعَالَى ـ: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]. ومعلوم أن خبر كان قد يخبر عن صفة أو حال المُخْبَر عنه (اسمها). وبالتالي فهذان الموضعان يُعدَّان محايدين بحيث لا يقدحان فيما يريد

البحث استنتاجه. وهو أن القرآن استخدم «حنيفًا» حالًا تصف فاعلية لا تصف ذاتًا، فليس التكليف هنا بالتحرك نحو نقطة نهائية ببلوغها يتحقق النموذج المثالي مستقرًا بذلك في وضع ثابت، فتنقطع الحاجة للحركة والتغيير. ولا يصح هذا إلا إذا كانت «حنيفًا» صفة على المؤمن أن يكتسبها ويثبت عليها، ولكنها حال تصف المؤمن في حركته الدؤوبة والمتجددة من الباطل إلى الحق، لا تنتهي إلا بانقطاع التكليف. إذن فالحنيفية آلية فهم وتطبيق، وليست نموذجًا ثابتًا كُلفنا بتطبيقه والوصول إليه، وبطريقة أخرى هي الميزان.

ومن سابقة إبراهيم عليه السلام في وصوله إلى حقيقة التوحيد بمَسْلكه الحنيفي، ويقينه بوجود الخالق من خلال وجود المخلوقات، وإيمانه بألوهيته مرورًا بنفي أهلية من دونه لذلك ـ أقول: ومن هذه السابقة يمكن الاطمئنان إلى صلاحية وكفاءة «الحنيفية» كمنهاج نقدي معرفي. فقد نجح في أصعب وأخطر رحلة فكرية وتأملية يخوضها العقل البشري، فما بالنا بما هو أقل منها شأنًا وشأوًا؟

وبهذا فإن الحنيفية بوصفها منهاجًا معرفيًا تصلح لأن تعتمد في عالم الشهادة، وفيما يمكن وصفه بأنه عالم برزخي يقع بين عالمي الغيب والشهادة. فهو ليس غيبًا تمامًا، ولا هو مدرك في ذاته بالحواس تمامًا، وإنما ترسم حدوده قياسًا على ما يتاح للإنسان إدراكه حسيًا في عالم الشهادة. ومن أمثال ذلك ما وقع في الماضي السحيق، مما لا يمكن للإنسان أن يدركه بذاته، ولا أن يجد أدلة مباشرة عليه، فلا سبيل إلى معرفته إلا بتعقب ما خلَّفه من آثار. وأيضًا ما مضى من أحداث لم يصلنا عنها إلا أشلاء متناثره لا تلتئم. ويدخل في هذه المساحة البرزخية، ما هو مشهد في الحاضر بالنسبة لبعض معاصريه في حين أنه غيب لمن سواهم؛ تفصلهم عن حقيقته حواجز أشد من حواجز الزمن. وكذلك ما سيكون مشهدًا في المستقبل إلا أنه غيب في الحاضر ومع ذلك تُشهد إرهاصاته وهي تلوح في الأفق المنظور. كما أن هذا المنهاج يصلح لدراسة الأمور المعنوية (عقلية ونفسية) والحسية ويستطيع أن يتعاطى الأفكار بدءًا من أعمقها تجريدًا إلى أقربها جلاءً وتحديدًا.

فالحنيفية إذن منهاج شامل وعام، يستظل به أساليب وطرائق بحثية ومعرفية متنوعة لتتناسب مع صنوف المعارف والعلوم، ليس فقط لِطَرْق مباحث جديدة أو بكر، ولكن أيضًا لإعادة طَرْق مباحث ظننا أنها قد فُرِغ منها؛ والمقصود هنا ما يمكن أن يقوم به هذا المنهاج من دور في إلهام وتوجيه دراسات نقدية للتراث، وبخاصة المتعلق منه بالعلوم الشرعية.

فما الخصائص العامة للمنهاج الحنيفي؟ والتي تؤهله لأن يكون منهاجًا للمراجعة والكشف والاستشراف بوصفه ملهمًا ومرشدًا للتحرك نحو المقاصد والغايات السامية للإسلام من حيث هي عقيدة وشريعة ومنهاج، حتى نفيق من تخبطنا في ظلمات التيه طوال قرون ضاعت منا بانصرافنا عن تلك المقاصد، وبتنا بحق أهلًا لوصف التخلف ـ ليس عن الحضارة الغربية لأنها تجربة بشرية لها وعليها والتجارب تُقاس، ولا يُقاس عليها، وإنما عن مقاصد الإسلام. وليس هنا مقام تقصي هذه الخصائص، فسيكتفي البحث بعرض أبرز ما يعنيه منها:

● **وأولى خصائص المنهاج الحنيفي، والتي تقوم عليها كل خصائصه العامة والنوعية، هي العقلانية:** فمما لا مجال لإنكاره، ما كان للعقل من دور مركزي ورئيس في رحلة إبراهيم عليه السلام نحو الحقيقة الحقة (وحدانية الله عز وجل) فكانت البداية أن نبذ عقله كون المعبود صنيعة العابد وليس العكس. فاتجه إلى السماء وأخذ يتأمل أجرامًا لم تطلها أيادي البشر، ويقيس ويقارن، وما معتمده في هذا إلا العقل.

● **وثانيها ما يتمتع به من نقدية تقوم على المقارنة والقياس السابر لأعماق ومضامين الأشياء والقضايا؛ فانشغاله الأكبر بالأسباب والمضامين لا بالمُسبَّبات والأعراض.** ومخطئ من يتصور أن القياس مذموم في ذاته، ظنًّا بأنه الذي أوصل إبليس إلى المعصية والكفر، فالملائكة ـ أيضًا ـ قاست آدم على نفسها فقالت: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣١]. وقياسها أشد من قياس إبليس لأنه تساؤل عن حكمة اختياره خليفة في الأرض، على الرغم من أنها تَفْضُلُه في العبادة وتقديس الله وتسبيحه. ومع ذلك لم

يؤدها هذا القياس إلى الكفر والمعصية. ذلك أنَّ ما قام به إبليس ما هو إلا قياس شكلي قشري ـ حيث قارن بين هيئتي خلقته وخلقة آدم على الرغم من إقراره بأنه لا كسب له في كونه خلق من نار، ولا كسب لآدم في خلقه من طين ـ وما أراد بهذا إلا تسويغ كبره، وهكذا حال كل متكبر، لا يجد مسوِّغًا جوهريًّا فيبحث في القشور. وأما الملائكة فكان قياسها نافذًا إلى المضمون بحثًا عن الحكمة. ولما تبين لهم ما فضل به آدم ـ في جانب آخر ـ عليهم حتى يكون أهلا للاستخلاف أذعنوا للحق. إذن فالقياس السطحي الشكلي هو مايؤدي إلى نتائج مضللة، والعكس بالعكس.

● **وثالثها أنه استقرائي واستنباطي(*) في آن واحد**، يمضي في كل منهما بتدرج حيث يمر بمراحل ـ دون القفز فوق أحدها أو بعضها. فيبدأ باستبعاد تدريجي للحجج والاحتمالات المطروحة، مستعينًا على ذلك بالقياس والمقارنة لتتبع أوجه الشبه والاختلاف بين عناصر القضية المدروسة، وهذا بدوره يعين على تمييز الجوهري والعَرَضي في هذه العناصر وكشف ما بينها من علاقات داخلية (أي في إطار القضية المدروسة) وخارجية (أي علاقتها بغيرها من القضايا) حتى يمكن تحديد العوامل الأكثر تأثرًا، وتلك الأكثر تأثيرًا. ثم الخلوص إلى القاعدة الكلية التي تنتظم كل هذه الجزئيات ليتسنَّى لنا فَهْم النصوص الدينية فهما تكامليًّا وشموليًّا. وبعد ذلك تبدأ رحلة الاستنباط التدريجي لتخيُّر كيفية تنزيل حكم منصوص قطعي الدلالة والثبوت على الواقع أو للاجتهاد في استنباط حكم وتنزيله على الواقع، وكذلك لاستلهام حِكَم تعمق رؤية المؤمن وإدراكه لذاته ودوره، ولما يحيط به ويجري حوله.

● **ورابعها صلاحيته لأن يكون منهاجًا لتحاور وتجادل الآراء والأفكار والحجج**. وذلك بقدرته على شحذ العقول لاستخراج الحجج الفاصلة من مكامنها

(*) **الاستقراء**: في المنطق تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية [المعجم الوسيط (ج٢ ـ ص ٧٥٠) باب القاف، فصل: ق، ر، ء] والاستنباط عكسه. ومثال ذلك: مفهوم الاضطرار كرخصة لإباحة المحرمات. فقبل أن يُفتى بها جزافًا، استنادًا إلى آية قرآنية، لا بد من فهمه فهمًا شموليًّا في ضوء علاقته بالبناء الكلي للشريعة الإسلامية وتكامله مع أجزائها، وتحقيقه لمقاصدها، استقراءً من القرآن والسنة الصحيحة ككل واحد، خلوصًا إلى تقعيده حتى لا يتحول لشريعة ناسخة.

والمطمورة تحت طبقات كلسية من الإرث والإلف، حتى لا يُخذل الحق من أهله، وتحديدًا من عقولهم، والتي ينكر بعضهم حاجته إليها.

● **وخامسها قدرته على تحقيق التزاوج بين العقل والنقل بتكامليته وشموليته.** ذلك لأنه لا يُنْزِل أحدهما منزلة البديل للآخر، لسبب بسيط ومباشر، وهو أنَّه لا ندية بينهما. كما أنّه لا يستحضرهما على نحو متقطع وانتقائي وعشوائي. فالشرط والضمانة الأساس حتى تبقى علاقة العقل بالنقل علاقة تجاوبية مضطردة ألّا يُستدعى النقل بطريقة انتقائية واجتزائية متقطعة، بحيث يُطلب الحكم الشرعي من آية أو مجموعة آيات وأحاديث تتعلق مباشرة بمسألةٍ ما، دون النظر في علاقتها بالسياق الأعم، أو كأن يُستدعى النص الشرعي في حين دون حين، فلا يُعلم لماذا أُسْتُبْعِد في حين، بينما أُسْتُحضر في حينٍ آخر، كما كان يفعل بنو إسرائيل. وفي هذه الحال لا يكون أمام العقل إلا مصيران لا ثالث لهما؛ إما أن يُوأَد، وإما أنْ ينطلق جامحًا على غير دليل. وباختصار، فإن المنهاج الحنيفي يرى أنّ العلاقة بين النقل والعقل كالعلاقة بين الأمانة والمؤتمن على حملها، والذي لا يستحق هذا الوصف إلا إذا كان ذا أهلية لتحملها.

● **وسادسها أنه منهاج دافق، مستمر ومتجدد.** فهو لا يتوقف عند مرحلة، ولا ينضب عطاؤه، ولا يتحجر عاجزًا مفلسًا فيُستغنى عنه ويتم تجاوزه بحسبان أنه لا يقدر على المواكبة. ذلك لأنه لا يسعى إلى الوصول لوضع مثالي ثابت ليتوقف عنده ـ وهذا مُحال كالسراب الذي لا يبلغه الإنسان أبدًا ـ بل إنه يقر بوجود الباطل في أوضاعٍ وصورٍ متجددة ومتنوعة، ثم يميل عنها شيئًا فشيئًا حتى يواقع الحق، وهكذا مِرَارًا متجددة. وبتعبيرٍ آخر، فإنّ المنهاج الحنيفي لا يقوم على إثبات الحق بذاته، وإنما يقوم مجددًا بنفي ما سواه ليصل إلى إثباته. وبهذا فإنه قادر على إزالة تكلسات الموروث التي تحجب عنّا نور المنصوص. كما أنه قادر ـ إن أُتُّبع حق الاتباع ـ على أن يجدد عهدنا مع ديننا، حتى لا تتحول علاقتنا به ـ وقد تحولت بالفعل منذ قرونٍ بعيدة ـ من إدراكٍ شاملٍ إلى مجرد إلفٍ وتعود على شكليات وطقوس. وهو بالتالي يحول

دون تولد شعورٍ بالتعالي وظنٍ بتجاوز الواقع للمنصوص، كمن يؤمنون بالتطورية ويرون أنّ القرآن ذاته ما هو إلا حلقة من حلقات هذا التطور، قد أدت دورها في مرحلة مضت، حتى تجاوزنا هذه المرحلة، وبالتالي وجب تجاوزه هو أيضًا. وهذا الفريق الأخير يستمد ذرائعه ومسوِّغاته من الفريق الأول، والذي بدوره يزداد تشنجًا كرد فعلٍ على رخاوة الفريق الثاني، وهكذا تستمر دائرة المزايدات.

وموضوع البحث الذي يشغل السطور والصفحات المقبلة مثال على ما يمكن أن يقدمه أنصار الإلف والتوارث ذريعة لأنصار التطور والتجاوز، وهذا يمكن إدراكه بتصفح ما تداولته كتب التفسير القديمة والحديثة عند تعرضها للآيات الست الأولى من سورة الروم من روايات قُدمت على أنها تفسير، في حين أنها لا تتجاوز كونها روايات تقص ملابسات نزول الآيات. وسيوضح البحث كيف أن هذا الذي ذاع على أنه تفسير قد يعين من يذهبون إلى مرحلية القرآن وكونه جزءًا من التراث. فها هو ذا يحتفي بالروم ويخلد ذكرهم بأن سمى سورة بأكملها باسم قوميتهم - وهم من دخل المسلمون معهم في صراعات مستمرة تجددت في صور مختلفة - لا لشيء إلا لأنهم هزموا الفرس (المجوس) في القرن السابع الميلادي، دون أن يُثبت علاقة جدية بين دولة الإسلام وبين هذا الحدث. فما هذه الروايات؟

* * *